ونحوه قولهم نحو أن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا أو لاستغراق صفاته وهي
التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل أي الجامع لصفات الرجال المحمودة إذ لو قيل زيد
كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من
الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار جواز
نيابتها عن الضمير المضاف إليه نحو فإن الجنة هي المأوى ومنعه ابن مالك بغير ‏أي هي مأواه
الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر وأبو شامة نيابتها عن
ضمير المتكلم قال في المغني والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب
وقد تلخص من كلام المؤلف أن أل المعرفة إما عهدية وإما جنسية وكل منهما
ثلاثة أنواع كما مر وقد تكون الزائدة كاللات ونحوه كما علموا الأول في الأول وقد
مر أنها تكون موصولة **وإبدال اللام** في أل المعرفة **ميما لغة حميرية** كقولهم
في الرجل والفرس امرجل امفرس وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين
قال له السائل يا رسول الله أمن امبر امصيام في امسفر فقال ليس من امبر
امصيام في امسفر ونقلت هذه اللغة أيضا عن أنمر من طي حيث قال الشاعر
ذاك خليلي وذو يواصلني ... يرمي ورائي بامسهم وامسلمة
ثم السادس من المعارف **المضاف** إضافة محضة **إلى واحد مما ذكر** من
الخمسة المتقدمة ولو بواسطة ما لم يكن متوغلا في الإبهام كغير ومثل ولا
واقع موقع نكرة كجاء وحده **وهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه** عند الأكثر
فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الإشارة في رتبة الإشارة وكذا
الباقي **إلا المضاف إلى الضمير** فكالعلم فليس في رتبة الضمير وإنما هو **كالعلم** أي
في رتبته وإلا المضاف نحو مررت بزيد صاحبك إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف
وقيل إن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المصنف ويرد على إطلاقه
قوله كجذ روما الوليد المتقعب بوصف المضاف إلى المعرفة بأل المعرف
بها والصلة لا تكون أعرف من الموصول ولا يرد على إطلاقهم قولهم إن المضاف
إلى معرفة معرفة ما لا يتعرف بالإضافة كالصفة المضافة إلى معمولها والمتوغل
في الإبهام والواقع موقع نكرة لما تقرر في باب الإضافة من أن كلا منها

لا يتعرف

٣٤

لا يتعرف بالإضافة والحكم إذا علم في بابه شيء كان فيه المحكم الذي يذكر مطلقا
في باب آخر **باب** في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما
من الأحكام والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا وحكما مخبرا عنه
أو وصفا رافعا لما انفصل وأغنى عن الخبر والخبر ما تحصل به الفائدة مع المبتدأ
غير الوصف المذكور وبدأ بهما وفي الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعا لمن يرى أنه
أصل المرفوعات وخالف في الشذور فبدأ بالفاعل نظرا إلى أنه أصلها كما قاله
وذهب جماعة إلى أن كلا منهما أصل واختاره الرضي قال أبو حيان وهذا الخلاف
لا يجدي فائدة **المبتدأ والخبر كلاهما مرفوعان باتفاق كالله ربنا ومحمد**
عليه الصلاة والسلام **نبينا** لمن يعتقد عدم إيمانه وإنما اختلفوا في رافعهما
على أقوال أصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية
للإسناد وقدم ما فيه والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وإن كان يقع جامدا
لأن أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا
لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة **واعلم**
أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ
مخبر عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد ولأن المقصود من الكلام إعلام السامع
ما يجهل أن يجهله والأمور الكلية قد لا يجهلها أحد وإنما يجهل الأمور الجزئية
وأورد على الأول مجيء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه **وأجيب** بأن الفاعل مخصص
بالحكم المتقدم عليه قال الرضي وهذا وهم لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم بعده
كان يعني الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قالوا إن
الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته إذا علمت فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت ‏ذلك
والفائدة تحصل في الغالب إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة
وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم أنها ترجع إلى شيئين
العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال **ويقع المبتدأ**
نكرة إن عم كل فرد من جنسه **أو خص** فردا من ذلك الجنس بالعام **نحو ما**
رجل في الدار لأن النكرة في سياق النفي تعم فإذا عمت كان مدلولها جميع

Copyright © King Saud University